تأصيل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين من خلال نظرية العامل

المدرس المساعد سيف الدين شاكر نوري
جامعة ديالى ـ كلية التربية الأصمعي ـ قسم اللغة العربية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم , والصلاة والسلام على خير خلق الله , وسيد الأنبياء والمرسلين , محمد العربي الأمي الهاشمي القرشي , وعلى أزواجه أمهات المؤمنين , وعلى ذريته وآل بيته وصحابته أجمعين أمَّا بعد :

فقد اهتدى علماء النحو إلى فكرة العامل في وقت مبكر من تاريخ البحث النحوي ولم تستكمل نظرية العامل نظامها الفكري إلا وهي تستمد قوامها من مذهبين اثنين تسابقا لإرساء قواعدها , هما مذهب البصريين ومذهب الكوفيين , والنظرية إن كانت قد فتحت لهم باب الاجتهاد لما يتسم به مضمونها من مرونة ؛ فقد فتحت عليهم باب الخلاف في محاولة لفرض مفهوم المذهب لمؤدى النظرية على حساب مفهوم المذهب الآخر لها .

لم ينطلق جدل الفريقين من فراغ , فثمة حجج وقواعد إن كانت توجه عمل العامل من جهة ؛ فهي تدير دفة الخلاف على المعارضين من جهة أخرى , حتى أصبح الخلاف متأصلاً بأصول المذهب .

غير أنَّ المحدثين اليوم ينقسمون على أنفسهم في حقيقة هذا الخلاف , فيذهب بعضهم إلى أنَّ الخلاف بين المذهبين حكاية خيال , بل هو أسطورة , فالنحو واحد والأصل واحد بلا مذاهب ولا تفريعات , وإن كان من خلاف ففي الفروع لا في الأصول . ويرى بعضهم الآخر أنَّ الخلاف حقيقة واقعة لاختلاف أصول المذهبين بعضهما عن بعض , وربما زادوا على مذهب البصرة والكوفة مذاهب أخرى بأصول أخرى . وهؤلاء المحدثين على اختلاف وجهات نظرهم لم ينطلقوا في مقولاتهم هذه من تفسير حقيقي لمعنى الأصول , ويذهبون مذاهب شتى في تفسيرها .

وبعد فهذه دعوة لقراءة التراث قراءة صحيحة ومتأنية , وهي دعوة إلى النظر في حقيقة (الخلاف) وحقيقة (الأصول) من خلال نظرية العامل . وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسِّمه على ثلاثة مباحث , هي :

المبحث الأول : نظرية العامل , جدلية الوضع والتطبيق .

المبحث الثاني : المحدثون ومسائل الخلاف النحوي .

المبحث الثالث : ضوابط العامل من خلال مسائل الخلاف .

المبحث الأول : نظرية العامل , جدلية الوضع والتطبيق :

إنَّ الإعراب ظاهرة قديمة بقدم هذه اللغة , والإعراب هو تغيير آخر الكلمة المعربة بتغير موضعها في التركيب الذي تنتظم فيه , وأكثر كلمات العربية كذلك .

كان أبو الأسود الدؤلي – وهو من أوائل الباحثين في نحو هذه اللغة – قد وضع نقطاً فوق الحرف وتحته وإلى جانبه للدلالة على هذا الأثر [١] , ثم جاء الخليل فاستبدل بنقط أبي الأسود حركات هي الضمة والفتحة والكسرة [٢] , وكانت هذه الظاهرة موضع بحث وتفسير من الدارسين على مرِّ العصور [٣] , فأطال النحاة مراقبة أواخر الكلمات . والذي يظهر أن الخليل لم يقصد برسم هذه العلامات تمييزها من علامات الاعجام فحسب , بل تكمن وراء هذا المظهر محاولة جادة لتفسير حدوث هذه الحركات وسبب تغيرها آخر اللفظ, وإنَّ هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام. قال سيبويه – في تعليق على (إنَّ) وأخواتها – : ((وزعم الخليل أنَّ هذه الحروف عملت عملين الرفع والنصب))[٤] . والنص جلي على أنَّ الخليل استعمل المصطلح إلى جانب الفكرة , ولست أرمي بذلك نسبة أيهما إليه , فما يهمنا من شأن الخليل في هذه القضية أنَّه سبق إلى الربط بين ظاهرة الإعراب وفكرة العامل , أو قل لقَّن تلميذه سيبويه ربط الإعراب بالعامل , ولابد أنَّه فعل ذلك مع الكسائي إذ تلمذ عليه .

ومما يحسب للخليل كذلك أنَّه التمس لهذه العوامل عللا تعتل بها , فلم يكن حديث العلة بمعزل عن فكرة العمل , بل قوَّى الخليل فرضيته

بالعلل التي كان يلتمسها في تحليله بنى التراكيب , فكان إذا سئل عن ذلك قال : ((العرب نطقت على سجيتها وطباعها .... واعتللت أنا بما عندي ..))[٥] . وما لبث النحاة أن أطلقوا عليها (علل الإعراب) أو (علل النحو)[٦] ، فـ ((ارتبط العامل بالعلة))[٧] .

ولما كان سيبويه أسبق عهداً من الكسائي بالخليل وأطول ملازمة له ؛ حرص أن يعتمد طريقته وأسلوبه في وضع أبواب النحو [٨] , ولم تتح للكسائي مثل هذه الصحبة , ومع ذلك لم يشأ أن يفد مما عند سيبويه من علم الخليل , أو أن يسأله حتى شيئاً منه , بل راح يناظره [٩] , وكان تلميذه الفراء أشد جفاءً من شيخه لسيبويه ومنهجه . قال أبو الطيب اللغوي : ((وكان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه , فأمَّا على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه))[١٠]. ومعلوم أن خلافه شيخه ليس كخلافه سيبويه , فذاك خلاف نسبي في الفروع , وهذا خلاف يكاد يكون مطلقاً , إذ هو خلاف في الأصول فضلاً عن الفروع , والفراء وشيخه الكسائي بعد ذلك على علم تام بأنَّهم يختطون لأنفسهم نهجاً مغايراً لنهج سيبويه وأتباعه , فهم إن سلَّموا بفكرة العمل ولم ينكروها ؛ رفضوا نهج سيبويه والبصريين من بعده في تحصيلها وطريقتهم في تفسيرها وتعليلها. وقد حكى الإمام ثعلب طرفاً من هذا الخلاف . قال : ((العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني , ولا يفسد الإعراب المعنى , فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب , وإنَّما صحَّ قول الفراء لأنَّه عمل العربية والنحو على كلام العرب , فقال: كلُّ مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح , وإنَّما لحق سيبويه الغلط لأنَّه عمل كلام العرب على

المعاني , وخلَّى عن الألفاظ , ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبق للإعراب والإعراب مطبق للمعنى ,..... وما قاسه (الكسائي) فقد لحقه الغمز لأنَّه سلك بعض سبل سيبويه , فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ , والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع , واستحق التقدمة , وذلك قولك : (مات زيدٌ) , فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول:(مات زيداً) لأن الله هو الذي أماته , ولكنك عاملت اللفظ, فأردت (سكنت حركات زيد)))[١١] . والنص يعلِّق على نفسه , ((لقد اختار الكوفيون طريق الأصالة والخلاف))[١٢] .

إن منشأ هذا الخلاف , ابتداءً , أمران : أحدهما ؛ تباري نحاة المذهبين في تحصيل المعاني التي تنطوي عليها التراكيب عن طريق الإعراب بلازمة العامل , على أساس أنَّ حقيقة الإعراب – كما يقول عبد القاهر الجرجاني – : ((إيضاح المعاني))[١٣] . والآخر ؛ العامل بعدِّه فلسفة موضوعة لتحليل بنى التراكيب , والباعث على تفسير العلاقات النحوية القائمة بين الألفاظ , على أساس أنَّ العامل هو((الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب))[١٤], أو هو ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب))[١٥]. فجعلوا العامل سبباً في اختلاف الحركات في أواخر الكلم من جهة , وسبباً في الافصاح عن المعاني في الجهة المقابلة .

والحقُّ إن الخلاف لم يقف عند هذا الحد , فهو خلاف مركَّب , فإذا كان سيبويه قد طبق فرضية العمل في كتابه من غير أن يضع فيها حداً نحوياً أو قاعدة كلية , ولم يؤثر عن الكسائي ذلك , وجد تلاميذ الشيخين

ومن بعدهم في ذلك تسويغاً للملمة النظرية ورسم حدودها , بعد أن وجد الأتباع كلٌّ في خلاف صاحبه ما يحدو به إلى وضع أصول عامة وقواعد كلية لهذه العوامل , تضبط أحكامها , وتوجه أعمالها , وصاروا بعد وضعها يحتجون بها ولها , فعنها يصدرون , وإليها يقفلون , فالخلاف بعد ذلك لم يقف عند فهم الفكرة ولا في طريقة تطبيقها , إنما تعداها ليشمل القواعد والضوابط التي شرعوها لتوجيه العوامل وضبط أعمالها , حتى صار كل طرف منهما يستقل أصولاً بعينها , إن كانت توجه العامل وتضبط أحكامه بادئ الأمر ؛ أصبحت ترسم حدود المذهب مما سواه في آخره , والخلاف بهذا المعنى صار ذا طابع خاص إذا ما قورن بأطواره الأولى .

وها نحن نستعرض أنواع العوامل النحوية وأنواعها كما صنفها النحاة , ونرجئ الحديث عن ضوابطها إلى قابل البحث .

تنقسم العوامل عند النحاة على قسمين : لفظية , ومعنوية [١٦] .

أما العوامل اللفظية ؛ فأقوى في العمل من الأخرى المعنوية[١٧] , وتشتمل :

أولاً : الأفعال : وهي عند البصريين أقوى العوامل جميعاً , ((لأنها لابد أن تعمل))[١٨] , فـ ((الأصل في العمل للأفعال))[١٩] , ومحل عملها الاسم , إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل , فهما كالشيء الواحد , اسماً صريحاً , أو ضميراً متصلاً , أو مستتراً [٢٠] . والفعل لقوته يعمل متقدماً ومتأخراً في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز والظروف [٢١] إلا الفاعل , فلا يعمل فيه إلا متقدماً [٢٢] , ومن مظاهر قوته لديهم أن حملوا عليه الأسماء في العمل ,

الأسماء التي تتضمن معناه , كالمصدر , واسم الفاعل , واسم المفعول , واسم التفضيل , والصفة المشبهة , وأسماء الأفعال , كذلك حملوا عليه في العمل ما يماثله من الحروف,كالحروف المشبهة بالفعل (أعني (إن) وأخواتها)[٢٣].

أما الكوفيون ؛ فقد خالفوا البصريين في تقسيم الأفعال ابتداءً , فالفعل عندهم ينقسم على ماضٍ ومضارعٍ ودائم ,أما فعل الأمر؛ ففرع على المضارع , وهو معرب مثله,ولكنه معرب بالجزم , وعامل الجزم فيه لام الأمر المحذوفة , لأنه مأخوذ من المضارع المقترن باللام [٢٤] . أما الفعل الدائم عندهم ؛ فاسم الفاعل نفسه , فهو فعل على مذهبهم وليس اسماً , وله من قوة العمل ما للفعل [٢٥] .

ثم اضطرب الكوفيون في توجيه عمل الأفعال , فهم في حين ؛ يعدون الأفعال عوامل قوية تعمل متقدمة ومتأخرة في سائر معمولاتها عند البصريين حتى في الفاعل , وتعمل مقدرة كعملها ظاهرة [٢٦] , و((أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد))[٢٧] , خلافاً لدعوى الدكتور مهدي المخزومي من أنهم لا يعدونها كذلك [٢٨] ؛ يرون في أخرى أنها لا تكون ((والفاعل بمنزلة الشيء الواحد))[٢٩] , فيجوز على مذهب الكسائي أن يخلو الفعل من الفاعل خلواً تاماً في باب التنازع [٣٠] , أو أن يجتمع عاملان على معمول واحد على مذهب الفراء في الباب ذاته [٣١] , وهم بعد ذلك يكادون يجردوه في أكثر أحواله من اقتضائه العمل في الفاعل , بل في المفعول به أيضاً , بل يكاد يحرم كل ما ينسب اليه[٣٢], فالعامل في الفاعل عند الكوفيين على أقوال [٣٣] .

ثانياً : الأسماء : وهي أضعف من الأفعال عملاً , لأنها تعمل في موضع ولا تعمل في مواضع أخرى [٣٤] . تعمل عند البصريين جامدة , كعملها في الحال والتمييز والخبر , وتعمل مشتقة كعمل أسماء الفاعلين , والمفعولين , والصفات المشبهات بأسماء الفاعلين , وأفعل التفضيل , وأمثلة المبالغة [٣٥] .

أما عند الكوفيين ؛ فتعمل جامدة عملها عند البصريين [٣٦] . ونسبوا إليها عملاً في المبتدأ خلافاً للبصريين , فالمبتدأ عندهم يرتفع بالخبر , مثلما يرتفع الخبر بالمبتدأ , فهما يترافعان [٣٧] .

وتعمل الأسماء مشتقة عندهم أيضاً عملها عند البصريين باستثناء نوعين منها ؛ أحدهما : أسماء الفاعلين , لأنهم يعدونها أفعالاً كما تقدم . والآخر : أمثلة المبالغة , فلا يعمل شيء منها خلافاً للبصريين , واذا جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر لا بها [٣٨] .

ثالثاً : الأدوات : وهي أضعف عملاً من الأفعال كذلك , لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخر [٣٩] .

وتنقسم على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أدوات الجر أو الخفض : اختلف المذهبان في ثلاث أدوات منها, هي : (حتى , لولا , ربَّ) . اختلفوا في اعمالها ومعمولاتها , بل حتى في معانيها [٤٠] .

أما (حتى) فقد عدَّها البصريون من حروف الجر , أما إذا وليها فعل منصوب فبتقدير (أن) مضمرة بعدها لا بها . وأما الكوفيون فقد عدُّوها أداة نصب , تنصب الفعل بعدها من غير تقدير (أن) . وتكون حرف خفض إذا

وليها اسم مخفوض من غير تقدير خافض . وذهب الكسائي إلى أن الاسم بعدها يخفض بـ (إلى) مضمرة أو مظهرة [٤١] .

وأما (لولا) فقد عدَّها البصريون من حروف الجر , إذا وليها ضمير جر ّ. وأما الكوفيون فيرون أنها رافعة دائماً ، والضمير المجرور بعدها في محل رفع , إنابة لضمير الجرَّ عن ضمير الرفع [٤٢] .

وأما (ربَّ) ؛ فقد عدَّها البصريون حرفاً , وعدَّها الكوفيون اسماً [٤٣] .

النوع الثاني : أدوات النصب : وهي على قسمين , قسم يختص بالدخول على الأفعال , وهي عند البصريين : (إن , لن , كي , إذن) , وعند الكوفيين كل هذه الأدوات وجميع ألأدوات التي أضمر البصريون (أنْ) بعدها [٤٤] .

وقسم آخر يختص بالدخول على الأسماء , وهي الحروف الخمسة التي تدخل على المبتدأ والخبر , أما البصريون فيعملونها في المبتدأ والخبر ,وأما الكوفيون فيعملونها في المبتدأ نصباً فقط . وعندهم أن خبر (إنَّ) وأخواتها , وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ؛ لا بالحروف , لضعفها عن عملين [٤٥] .

النوع الثالث : أدوات الجزم : جعلها البصريون في قسمين : قسم منها يجزم فعلاً واحداً , وقسم آخر يجزم فعلين [٤٦] , أما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في القسم الثاني منها , أي التي تجزم فعلين فعل الشرط وفعل جوابه , فهم لا يمنحونها عملاً في الفعل الثاني (فعل الجواب) إذ هو عندهم مجزوم بالجوار لا بالأداة ,

أي جزم لمجاورته مجزوماً [٤٧] . وزادوا على البصريين في أدوات الجزم أداتين , هما : (كيفما) [٤٨] و (مهمن) بمعنى (مَنْ) [٤٩] .

كذلك أضاف الكوفيون إلى أنواع الأدوات العاملة نوعاً رابعاً يعمل الرفع , أما عاملها ؛ فالأداة (لولا) [٥٠] كما تقدم بنا.

ثانياً : العوامل المعنوية : وهي أضعف عند النحاة من قرينتها اللفظية [٥١] .

لم يعرف البصريون سوى عاملين منها , أحدهما : (الابتداء) وهو الذي يعمل الرفع في المبتدأ [٥٢] , وكان الفراء يقول في هذا العامل : ((ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل !)) [٥٣] . والآخر : رافع الفعل المضارع . فالفعل المضارع عند البصريين ارتفع بعامل معنوي , وهو وقوعه موقعاً يصلح للاسم [٥٤] , والمقصود بالاسم هنا المبتدأ , فالمبتدأ ارتفع بعامل معنوي هو الابتداء , فأعطي أقوى الحركات الإعرابية , وهو في أقوى حالاته . وكذلك الفعل المضارع ارتفع بعامل معنوي فأعطي أقوى حركات الإعراب , وهو في أقوى حالاته [٥٥] .

وزاد الأخفش خلافاً للبصريين عاملاً معنوياً ثالثاً, هو (التبعية), ومعمولها الصفة رفعاً إن كانت وصفاً للمرفوع , ونصباً إن كانت وصفاً للمنصوب , وجرًّا إن كانت وصفاً للمجرور [٥٦] .

أما العوامل المعنوية في المذهب الكوفي ؛ فـ :

١– **التجرد من الناصب والجازم :** يعمل هذا العامل المعنوي الرفع في الفعل المضارع , ومؤداه أن الفعل المضارع إذا دخله ناصب نصبه , وإذا دخله جازم

جزمه , وإذا لم يدخل عليه ناصب أو جازم ارتفع , فصار تجرده عن الناصب والجازم علة ارتفاعه [٥٧] .

٢- **الخلاف** : يعمل هذا العامل النصب في موضعين , أحدهما : الظرف الواقع خبراً , نحو :(زيدٌ أمامك). وتفسيره أن الظرف الخبر لما خالف المبتدأ ولم يطابقه في المعنى نصب لخلافه له [٥٨] . والآخر المفعول معه , في نحو : (استوى الماء والخشبة) . فلما كان العطف على نية تكرار العامل في نحو : (جاء زيدٌ وعمرو) , بتقدير(جاء زيد وجاء عمرو) , لم يحسن تكرير الفعل مع (الخشبة) , لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي , فلما لم يحسن تكرير الفعل معها لأنها خلاف الأول ؛ انتصبت على الخلاف [٥٩] .

٣- **الصرف** : وهو يقابل الخلاف بل يكاد يكون ((ملاك الصرف والخلاف واحد))[٦٠] , لولا أن الصرف يكون في الأفعال , فهو عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع الواقع في جواب طلب أو نفي بعد الواو , والفاء , وبعد (أو) . وذلك قولك : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) . بما أن الفعل الواقع بعد الواو مخالف للفعل الذي قبلها , فالواو لا تفيد التشريك هنا , لذا نصب الثاني لخلافه الأول , وهذا هو معنى الصرف [٦١] .

٤- **الإسناد** : قال به هشام بن معاوية الضرير في تعليل رفع الفاعل , وعنده أن الفاعل إنما ارتفع بالإسناد , وأن كون الفعل مسندا إليه كان مقتضياً فيه الرفع [٦٢] .

٥- **الفاعلية** : قال به خلف الأحمر في تعليل رافع الفاعل ومعنى الفاعلية تلبس الفاعل بالفعل أو إسناد الفعل إلى الفاعل [٦٣] . وعلى ذلك فالإسناد ومعنى

الفاعلية واحد , فالفاعلية هي تلبس الفاعل بالفعل , أو إسناد الفعل إلى الفاعل , فمذهب هشام وخلف واحد , وان اختلفت عبارتاهما [٦٤] .

٦- **المفعولية** : وهو عامل النصب في المفعول به عند خلف الأحمر [٦٥] .

وهكذا نجد العامل النحوي يستمد قوامه من فكر المذهبين , فتارة تجده صاحب هوى بصري , وفي أخرى يزعم وصلاً بالكوفيين , ولا يكاد يثبت على حال .

المبحث الثاني : المحدثون ومسائل الخلاف النحوي :

نخلص من العرض آنف الذكر أن نحاة المذهبين إن اتفقوا على القول بالعامل , اختلفوا في تنظيره , ومن ثم في ترجمته وتطبيقه , فما يراه أحدهم عاملاً , يراه الآخر عاطلاً , ولكلٍّ بعد ذلك أحكامه وآثاره وخصائصه , وهي متفاوتة بحسب قوة العامل وضعفه وحذفه وذكره ونوعه ألفظي هو أم معنوي ؟ فيباح لأحدها ما لا يباح لغيره من عمل , ويمنح أحدهما عملاً ما يمنع عما سواه من العوامل [٦٦] .

ولنا في العوامل المعنوية عبرة , فالهوة فيها أوسع , فنحاة المذهبين إن اتفقوا على الأخذ بعامل يدعى (العامل المعنوي) , وانه أضعف من (العامل اللفظي) ؛ لم يتفقوا على شيء يخص ذا العامل بعد ذلك , وقد رأينا أنهم يختلفون في تصنيفها , ثم في إعمالها تبعاً , وكانت النتيجة أن انفرد كل مذهب منهما بعوامل لم يقل بها أو ببعضها غيرهم , ولم يعرف باقيها سواهم وراح علماء كل مذهب منهما يلتمس لدعواه أصولاً يضبط بها عمل عوامله , ويوجه

بها أحكامه , حتى أصبحت هذه الأصول هي أساس دعوى النحاة في إدارة دفة الخلاف على المعارضين , وهكذا أصبح العامل قضية خلاف , وأصبح للخلاف أدب .

وعلى نحو من هذا الخلاف يحتدم خلاف المحدثين , فيذهب بعضهم إلى ((أنهم لم يختلفوا في الأصول , واختلفوا في الفروع)) [٦٧] , ويذهب بعضهم الآخر إلى أنَّ ((هذا الخلاف خلاف طبيعي لابد أن يوجد لاختلاف الأصول))[٦٨]. ومدار الجدل – كما ترى – قائم حول (الأصول) , فدعوى وجود خلاف نحوي حقيقي بين المذهبين البصري والكوفي مبعثه الخلاف حول الأصول , وبالمقابل فان دعوى نفي الخلاف وتزييفه بينهما مبعثه توحد الأصل . لكن المفاجئ في هذه الدراسات أن أصحابها لم يقفوا من تعريف الأصول موقفاً واضحاً , بل ويذهبون في تعريفها مذاهب شتى .

ونحن عل القسمة الأولى , إذ هما فريقان ؛ فريق يذهب إلى (أنهم لم يختلفوا في الأصول , بل في الفروع والتعليل) , منهم الدكتور إبراهيم السامرائي , وهذه مقالته في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) . وقد حرص في تقديمه الكتاب أن يضع حداً للمذهب , فقال في تعريفه : ((إن المذهب هو الطريقة))[٦٩] . وفي ضوء هذا التعريف أدلى بنتيجة مسبقة عن (المذاهب) و(الأصول) فقال : ((حين تنظر في التراث النحوي وهو مادة البحث , لا تجد أن جمهرة النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم قد اختلفوا في أصول هذا العلم , ولم ينطلق هؤلاء من أفكار متعارضة , ولكنهم قد اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل , فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب ولأولئك طريقة أو

مذهب آخر))[٧٠] . وهذا قول يناقض نفسه , فهم ذوو أصول واحدة من حيث أنهم مختلفون في الطريقة !! , ولا يصح بعد ذلك أن يكون لكل طرف منهما أصولاً مستقلة من حيث أن لكل منهما طريقة بعينها !!. والحاصل أنهم من جهة المنهج والطريقة – في نظره – مذهبان مستقلان , لكل منهما منهجه الخاص وطريقته في العلم , أما من جهة الأصول فهما مذهبان في مذهب واحد !!. وهو بعد ذلك لم يضع حداً في الأصول ولم يفسِّر معناها , مثلما فعل مع (المذهب) أو مع (الفروع) والتي طالما عرفها بـ (التقدير والتأويل)[٧١] , أو (التأويل والتعليل) [٧٢] . وقد حرص أن ينسبها – أي الأصول – إلى العلم لا إلى المذهب ما تهيأ له ذلك , لأن في نسبتها إلى المذاهب نقضاً لدعواه , فتجده – كما تقدم – يقول : ((أصول هذا العلم)) , المهم أنه لا يجمع بين لفظ (المذهب) ولفظ (الأصول) .

والذي تدل عليه القرائن أنه لا يريد بالأصول معنىً واحداً بل معنيين , أما أحدهما : فيريد به معنى (مسائل النحو وقواعده) , فمن ذلك قوله : ((وقد أغفل المعنيون بتأسيس المدارس المزعومة حقيقة أن النحاة بصريين وكوفيين قد التقوا في مسائل كثيرة , وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك , فقد وافق الكسائي البصريين في مسائل كثيرة كما وافق الفراء البصريين في مسائل عدة .. كما وافق الأخفش الكوفيين في مسائل عدة ..))[٧٣]. كذلك قال لدى تعليقه على مسائل الخلاف في كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري وقد أفرد لها فصلاً كاملاً ؛ قال : ((هذا مجمل مسائل الخلاف مصنفة بحسب موضوعاتها , وان الناظر

في جملة هذه المسائل لا يرى الاختلاف إلا في الفروع , كمسائل التقدير والتأويل , وان هذا أصل لدى فريق , وهو فرع لدى فريق آخر))[٧٤]. إذن فوجه الموافقة لديه يكون (أصولاً) حتماً , ووجه المخالفة في هذه المسائل لا شك (فروع) ! .

وأما الآخر : فيريد به معنى (أدلة النحو) من سماع وقياس ونحوهما ، فقد أفرد للأدلة مع كل مذهب منهما موضوعاً مستقلاً , فجاءتا بعنوان : (المدرسة البصرية وأصولها لدى الأوائل) [٧٥] , و (المدرسة الكوفية أصولها وبدايتها وأصحابها) [٧٦]. والمفارقة – بعد ذلك – كانت في أن يشرح أصول المذهبين متحدثاً عن طريقتهما في الاحتجاج بالأدلة النحوية ومنهج كلٍّ في التقعيد ! .

والدكتور السامرائي – أخيراً – مع اجتهاده في دفع الخلاف الحاصل في الأصول,لم يبتعد عن الحقيقة إذ يرى ((أن هذا أصل لدى فريق , وهو فرع لدى فريق آخر)) .

ويدفع الدكتور علي أبو المكارم هو الآخر ((دعوى تعدد المدارس النحوية بمقابلة صور التوافق والاختلاف بين كل مجموعة نحوية وأخرى بمظاهر التوافق والاختلاف بين أفراد المجموعة الواحدة . وهو ما أكد آخر الأمر وحدة الأصول العامة في التفكير النحوي على اختلاف تجمعاته ومدارسه))[٧٧] . فهو يرى أن خلاف عالمٍ كوفي لعالمٍ كوفي آخر كاختلافهما مع أيٍّ من البصريين !. ثم إنه لا يرى توحدهم في الأصول فحسب , بل حتى في الطريقة والمنهج ! , فهو لذلك لا يؤمن بـ ((وجود مدارس نحوية تتميز كلٌّ منها بأسلوبها الخاص

ومنهجها الذاتي))[٧٨] قال : ((أن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها . وإذن ليس ثمة مدارس – بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها – في النحو , وإنما هناك تجمعات مدنية . وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولاً واحدة . وان اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي وحدة المنهج واتفاق الأصول)) [٧٩] . وهو وإن لم يقدم تفسيراً واضحاً لمعنى الأصول , فهو – كما ترى – لا يختلف عن الدكتور إبراهيم السامرائي في مضمونها .

ومن قبل تشكك المستشرق الألماني (جوتولد فايل) – في تقديمه كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري – من وجود مذهب كوفي , زاعماً أن الدراسة كانت مختلطة , إذ أخذ الكوفيون نحوهم عن البصريين , ولذا فالنحو واحد بلا مذاهب ولا تفريعات , وما من حاجة تدعونا إلى تمزيق النحو على مدارس بدعوى الخلاف [٨٠]. لكن الواقع يأبى على (جوتولد فايل) مقالته , وقد رأينا خلاف الكوفيين للبصريين في فهم فكرة العمل , ومن ثم في تطبيقها , ولا يعني أخذ النحاة بعضهم عن بعض امتزاج المذهبين ومحو الفروق بينهما .

ونجد في الطرف المقابل وعلى النقيض من هؤلاء الباحثين من يرى أن كل مذهب منهما قد استقل بأصول خاصة , وأن الخلاف بينهما واقع على أساس منها , فهو خلاف متأصل , يصدر عن الأصول ويقفل إليها , فهو خلاف بها ولها , منهم الدكتور (فتحي عبد الفتاح الدجني) وقد مرت بنا مقالته ((وكان هذا الخلاف خلافاً طبيعياً لابد أن يوجد لاختلاف الأصول)) . ومع

موضوعية هذا الرأي لكنه لا يبعث على الاطمئنان للوهلة الأولى , ولا سيما إذا علمت أنهم يتلمسون بذا الأصول مذاهب نحوية غير مذهب البصريين ومذهب الكوفيين , ويزعمون أن لها أصولاً مستقلة , ثم يبنون على استقلالية هذه الأصول بداهةً خلافاً كالذي يجري بين البصريين والكوفيين , فالدكتور صابر بكر أبو السعود يرى ((أن هذه الخلافات ما لبثت أن تحولت إلى مناهج تفكير في النحو العربي , وهو ما صدر عن خلاف في المدارس والمذاهب بين البصريين والكوفيين , ثم بين المدارس الأخرى , وأساس هذه الخلافات أن كل مدرسة اعتمدت على أصول بعينها)) [٨١] !!! .

وعودة إلى الدكتور الدجني , وقد ذكر أنَّ ((الأصول التي بنى عليها البغداديون نحوهم أصول مشتركة بصرية كوفية))[٨٢] . وعلى هذا النحو تجري القسمة في البواقي:المذهب الأندلسي , والمذهب المصري الشامي [٨٣] .

ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم نحواً من رأي الدجني أن استقلالية الكوفيين بنحوهم عن ((الأصول البصرية))[٨٤] أنهم مدرسة لها ((أقيستها وأصولها))[٨٥]. أما المدارس أو المذاهب الأخرى فعندهما أنها قائمة على أساس ((الاختيار من المدارس السابقة))[٨٦] . والمفهوم من حديثهم عن (الأصول) التي نسبوها إلى هذه المذاهب أنهم يعنون بها (قواعد النحو ومسائله) .

أبدى الأستاذ سعيد الأفغاني – في كتابه (من تاريخ النحو) – تردداً في الاعتماد على (القواعد النحوية) لتكون معياراً في دعوى استقلالية المذاهب بعضها عن بعض,فالقواعد النحوية – عنده – ((ليست جامعة مانعة ,

فليست هناك قاعدة أجمع عليها نحاة البصرة وتوارد على معارضتها نحاة الكوفة , أو قال بها الآخرون جميعاً وعارضها الأولون جميعاً . بل كثيراً ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة مثلاً يذهب إلى أحكام يوافق فيها مذهب خصومه ويخالف فيها أهل مصره , وطالما تجد هذه الظاهرة في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري) وفي كتب النحو الأخرى , وما أكثر ما نقرأ فيها : ((قال البصريون إلا فلاناً وفلاناً كذا , وذهب الكوفيون إلا فلاناً إلى كذا)) . ولم يطرد الصواب في أحد المذهبين اطراداً , بل تجده تارة مع هؤلاء وتارة مع أولئك ، وحيناً وسطاً بينهما)) [٨٧] . ثم قال تحت عنوان(الفروق بين المذهبين) : ((بعد الاحتياط المتقدم فحصر الكلام على المذهبين في ناحيتين اثنتين إليهما مرد الأمر كله , وهما السماع والقياس))[٨٨].

وانتهى بعد هذا البحث الطويل إلى القول : ((إن الصورة التي في نفوس الناس قديماً وحديثاً عن حدة التجاذب والتدافع بين النحو الكوفي والنحو البصري مبالغ فيها))[٨٩]. فهو في حين يرى أن الخلاف على أشده , بل لا تكاد تجد قاعدة تكون محل اتفاق بين علماء المذهب البصري أو الكوفي بحسب الواقع العملي , يرى في أخرى أنَّ الناس لم يبصروا من خلاف المذهبين إلا صورة مبالغٌ فيها بحسب الواقع نفسه !! .

وإذ يعدل الأستاذ الأفغاني عن القواعد النحوية أن تكون معياراً في دراسته إلى أدلة الصناعة ؛ ليرسم بها استقلالية كل مذهب عن صاحبه ؛ يرجع آخِراً إلى القواعد النحوية نفسها ليثبت بها مذاهب أخرى في البلاد العربية . قال تحت عنوان (المذهب البغدادي) : ((ونشأت طبقة جديدة في بغداد اختارت

من المذهبين وكوَّنت ما عرف بالمذهب البغدادي))[٩٠], وقال تحت عنوان (المدرسة الأندلسية) : ((عكف علماء الأندلس وطلابه على كتب البصريين والكوفيين فدرسوها واختاروا منها , وتكوَّن لهم مذهب خاص))[٩١] . ونحن على ثقة من أنه لا يقصد بالخلط والاختيار أدلة النحو من سماع وقياس ؛ إنما يريد : (قواعد النحو) أو قل : (قواعد البصريين والكوفيين ومسائلهم) , وهذا واضح , وإذا كان الأمر كذلك – وهو كذلك – يكون الأستاذ الأفغاني قد عدل عن المعيار الذي اعتزم أن يأخذ به أول الأمر, إلى المعيار الذي أثبت فساده , ثم قفل راجعاً يعدد مذاهب ويلتمس أصولاً .

إن المسألة أكبر من أن تقف عند أدلة النحو أو أن تنتهي عند قواعد الأبواب , وإذا كان المعتبر من وجود هذه المذاهب ما تستقل به من مناهج , فهل يصح بداهة أن يكون الخلط منهجاً حتى يكون مذهباً !؟ , وهل هذه أصول !؟ ؛ إذا تجوزنا جدلاً أن يكون الخلط منهجاً , فلابد من أن يصح لدينا عقلاً أنه سوف لن يتفق على هذا النهج اثنان , فالمذهب – كما هو متصور – إما أن ينتهي إلى زعامة إمام فيه [٩٢] , فعلى وفق مبدأ الاختيار , سيختار هو ويتبعه الآخرون , والواقع يأبى ذلك . أو يكون العلماء على قدم واحدة في العلم , فيختار كل واحد منهم ما يراه مناسباً مذهب نفسه , والعقل يرفض ذلك . فكيف تكون مذاهب ؟ وكيف تكون أصولاً ؟ .

إن غياب الفهم الحقيقي لدلالة (الأصول) [٩٣] لدى هؤلاء الباحثين , بل لدى الكثرة الكاثرة اليوم , كان السبب الرئيس لاختلاف وجهات النظر في التعامل مع الخلاف النحوي بين المذهبين الرئيسين البصري والكوفي,

ثم في التعامل مع التجمعات العلمية في البلدان العربية الأخرى , فهل قواعد النحو (أصول الأبواب) أو أدلته (أصول النحو) تعد بالضرورة أصول المذهب ؟ . ألأنها أصول ؟ , أم لكونها سميت كذلك ؟ , ولابد أن تكون من المذهب كما هي من العلم والصنعة مصطلحاً ومضموناً ؟ .

قال الدكتور تمام حسان : ((من الواضح أن الخلاف حول المسائل لا ينهض مبرراً لدعوى وجود مدرستين نحويتين , لأن البصريين فيما بينهم يختلفون حول المسائل تأويلاً وتخريجاً ولكن الأصول واحدة . ومن ثم يكون مجرد الخلاف في المسائل بين البصريين والكوفيين أبعد ما يكون في الدلالة على اختلاف المدرستين ..... لكن الخلاف حول الأصول ... هو المحك الوحيد لدعوى وجود مدرستين نحويتين إحداهما مدرسة البصرة والأخرى مدرسة الكوفة))[٩٤] . ومضى على أساس من هذه الخطة يفسر فحوى الأصول , وقد دعاها بـ (قواعد التوجيه) و (الضوابط المنهجية) و (القواعد العامة)[٩٥] . وقال في تعريفها : ((المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم))[٩٦].إذن ليست الأصول – التي نحن بصددها – أدلة الصناعة ولا قواعد الأبواب , إنما هي – كما عرفها الدكتور تمام حسان– حلقة الوصل بين الأدلة النحوية بعدها مقدمات , وبين القواعد المتحصلة عنها , بعدِّها نتائج متحصلة عن تلك المقدمات , لذا فهي ألصق ما تكون بالمنهج وبطريقة المذهب وفكره , فهي ضوابط المنهج (الضوابط المنهجية) , إذ تتحدد من خلالها علاقة المذهب

بالدليل النحوي , فتضبط الاستدلال به على وفق طريقة المذهب في النظر ومنهجه في البحث والتقصي والتقعيد . وعلى هذا فضوابط المنهج وأصوله هي قواعد المذهب العامة وأصوله , وبها وحدها تتماز المذاهب بعضها من بعض . ومما تتماز به هذه الضوابط (الأصول) , ويميز الاستدلال بها ما يأتي :

١- إن علاقة هذه القواعد العامة بقواعد الأبواب علاقة العام بالخاص , أو – على حد وصف الدكتور تمام حسان – علاقة الدستور بالقانون [٩٧] , إذ يجري الاستدلال بها في أكثر من باب نحوي , بخلاف قواعد الأبواب الخاصة التي تتحدد صلاحيتها في أبوابها [٩٨], كقولهم : ((لا يجوز تقديم المرفوع على رافعه))[٩٩], وهذا من ضوابط العمل عند البصريين , لا يقرّه الكوفيون على مذهبهم , لأنهم يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ وهو مرتفع به [١٠٠] , أما البصريون فيستدلون بهذا الضابط في أبواب كثيرة , كباب المبتدأ والخبر , وباب الفاعل , والصلة والموصول , والصفة والموصوف , والبدل , وعطف البيان , وعطف النسق ..[١٠١] فقواعد الأبواب تستمد قوامها من هذه الضوابط .

٢- ومما يقوي تأصل هذه الضوابط أن علماء المذهب يفزعون إليها في مسائل الخلاف وعند الجدل والترجيح , الأمر الذي أضفى عليها صبغة تقرب من القداسة [١٠٢], ولا يعني هذا أنها لا تخضع للتصحيح , لكنه على أية حال تصحيح نسبي ومحدود , فهذه الضوابط خلاصة فكر علماء المذهب وفلسفتهم في الظاهرة النحوية, وهي في النهاية المعيار الموضوعي لديهم, أما أكثر الخلاف الحاصل بين علماء المذهب فيجري في القواعد التي

تستنبط في ضوء هذه الضوابط , ((فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار (القاعدة العامة) التي انبنى حكمه في ظلها , فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة , ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها))[١٠٣] . ولك أن تلاحظ هنا ثم تفرق بين الخلاف الواقع حول قواعد الأبواب والمسائل الفرعية بين علماء المذهب ؛ وبين الخلاف الحاصل حول القواعد العامة و(الأصول) بين علماء المذهبين .

٣- ومع أن هذه الضوابط (الأصول)معايير موضوعية لتمييز المذاهب بعضها من بعض , لا يعني أن نحاة المذهبين لم يتفقوا على شيء منها , فثمة قواعد كلية كثيرة هي محل اتفاق من المذهبين وستمر بنا طائفة منها.

٤- ليس المراد من قولنا أن هذه الأصول تضبط الاستدلال بالأدلة أنها وضعت في القياس والسماع والاستصحاب فحسب , بل هي على مجموعات كثيرة في موضوعات كثيرة , جعلها الدكتور تمام حسان تحت عنوان (قواعد التوجيه) وقسمها إجمالاً ثلاثة أقسام [١٠٤] : القسم الأول : في القواعد الاستدلالية . والقسم الثاني : في القواعد المعنوية . والقسم الثالث جعله في قسمين : قسم في القواعد التحليلية , وقسم آخر في القواعد التركيبية . وتتصدر قواعد العامل هذا القسم الأخير . ونحن معنيون بتأصيل الخلاف النحوي حول العامل بين المذهبين البصري والكوفي من خلال هذه الضوابط المنهجية , ولا سيما قواعد العامل .

المبحث الثالث : ضوابط العامل من خلال مسائل الخلاف :

مما سبق نقطع أن ليست العبرة في أنهم اختلفوا في فكرة العمل والقول بالعامل ابتداءً, ثم اختلفوا في تطبيق هذا الفهم على المادة اللغوية انتهاءً , بل العبرة كذلك في اختلافهم في الضوابط المنهجية التي التمسوها لضبط العوامل وتوجيه إعمالها , ولا سيما أنها أصبحت تشكل – مع ضوابط الاستدلال الأخرى – أصول المذهب النحوي , وبها تأصل خلاف المذهبين في فكرة العامل .

وقبل أن نشرع في استظهار الضوابط التي كانت توجه آراء النحاة لاستنباط الأحكام في الجانب العملي التطبيقي , رأيت أن نعرض فكرة موجزة عن الخلاف الحاصل بين المذهبين في الجانب التطبيقي للنظرية , لنقف من خلالها وبالدليل العلمي على حجم الخلاف بين المذهبين أولاً , ومحل العامل من هذا الخلاف ثانياً .

سيكون كتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري مادة بحثنا في هذا المبحث , لأنه كان منطلق هذه الدراسات للتشكيك في حقيقة الخلاف بين المذهبين . وأحببت في هذا المقام أن استعرض استقراء الدكتور إبراهيم السامرائي مسائل (الإنصاف) , وقد جعلها في تسع مجموعات [١٠٥] : المجموعة الأولى:اختلافهم في تقدير العامل , ذكر أنها (تسع عشرة مسألة). المجموعة الثانية : اختلافهم في عمل الأداة (خمس مسائل). المجموعة الثالثة: اختلافهم في بناء الجملة وترتيب أجزائها (إحدى عشرة مسألة). المجموعة الرابعة:اختلافهم في ترتيب بناء الجملة وفي العامل (ثلاث مسائل). المجموعة الخامسة : اختلافهم في إعراب طائفة من الكلم (أربع عشرة مسألة).

المجموعة السادسة : اختلافهم في الإعراب التقديري (أربع مسائل). المجموعة السابعة : اختلافهم في معنى الأداة (تسع مسائل) . المجموعة الثامنة : اختلافهم في مسائل لغوية , منها مسائل الصرف , وعدتها (اثنتان وأربعون مسألة) , ثم ذكر مجموعة أخيرة لم يضعها تحت عنوان , وهي (سبع مسائل) .

أما المآخذ على هذا الاستقراء , فهي :

١- يكون مجموع ما ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي , هو (مائة وأربع عشرة مسألة) , في حين أن عدد المسائل الخلافية في (الإنصاف) هو (مائة وإحدى وعشرون مسألة) .

٢- وعدد ما ذكر من مسائل النحو – كما ترى – (خمس وستون مسألة) فقط , أما مسائل اللغة فذكر أنها (اثنتان وأربعون مسألة) , فضلاً عن (سبع مسائل) متفرقة . وقد جانب الصواب – رحمه الله تعالى – هذه المرة أيضاً , لأن عدد مسائل النحو بحسب إحصائية أحد الباحثين (أربع وتسعون مسألة)[١٠٦] , وهذا هو الصحيح , وعلى هذا يكون عدد مسائل اللغة والصرف والصوت (سبع وعشرون مسألة) فقط .

٣- أما مجموع ما ذكر من مسائل العامل مضافة إلى مسائل الإعراب , فـ (خمس وخمسون مسألة) . وقد أحصيتها فوجدتها ليست كذلك , بل هي عندي (أي مسائل العامل) تقع في أربع مجموعات , على النحو الآتي :

المجموعة الأولى : الخلاف في نسبة الأثر الإعرابي إلى موجده اللفظي الظاهر, أو المحذوف , أو المستتر , أو المعنوي المقدر , وذلك في (اثنتين وعشرين مسألة), هي :(المسألة الخامسة): الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر ,و(المسألة السادسة) : الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور .وكذلك المسائل : ١٠ , ١١ , ١٢ , ١٣ , ١٩ , ٢٢ , ٢٩ , ٣٠ , ٣٤ , ٥٥ , ٥٧ , ٧٣ , ٧٤ , ٧٥ , ٧٦ , ٧٧ , ٧٩ , ٨٢ , ٨٤ , ٨٥ .

المجموعة الثانية : الخلاف في موقع العامل والمعمول في السياق : وذلك في (ثلاث عشرة مسألة) , هي : (المسألة التاسعة) : الخلاف حول جواز تقديم خبر المبتدأ عليه , و(المسألة السابعة عشرة) : الخلاف حول جواز تقديم خبر (ما زال) عليها . وكذلك المسائل : ١٨ , ٢٠ , ٢١ , ٢٧ , ٣١ , ٣٦ , ٦٠ , ٨٢ , ٨٦ , ٨٧ , ١٢٠ .

المجموعة الثالثة : الخلاف في توجيه عمل بعض العوامل والإعراب المترتب على ذلك , وذلك في (ثلاث عشرة مسألة),هي : (الثالثة عشرة) : الخلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع , و(الثالثة والعشرون) : الخلاف حول العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر. وكذلك المسائل : ٢٤ , ٢٥ , ٤١ , ٥٥ , ٥٧ , ٧٧ , ٨٠ , ٨١ , ٨٢ , ٨٣ , ٨٨ .

المجموعة الرابعة : الخلاف في توجيه إعراب بعض المفردات (التي قد تكون عاملاً أو معمولاً) أو التراكيب اللغوية في ضوء نظرية العامل , وذلك في (سبع وأربعين مسألة) , هي : (المسألة الثانية) : الخلاف في إعراب الأسماء الستة المعتلة , و(المسألة الثالثة) : الخلاف في إعراب المثنى والجمع الذي

على حده . وكذلك المسائل : ٧ , ٨ , ١٤ , ١٥ , ٣٢ , ٣٣ , ٣٧ , ٣٩ , ٤١ , ٤٢ , ٤٣ , ٤٤ , ٤٥ , ٤٦ , ٤٨ , ٤٩ , ٥٠ , ٥١ , ٥٣ , ٥٦ , ٥٨ , ٦١ , ٦٣ , ٦٥ , ٦٦ , ٦٧ , ٦٨ , ٦٩ , ٧٠ , ٧٢ , ٧٣ , ٧٨ , ٨٩ , ٩١ , ٩٤ , ٩٧ , ٩٨ , ٩٩ , ١٠٠ , ١٠٢ , ١٠٣ , ١٠٤ , ١٠٦ , ١١٩ , ١٢١ .

ومن خلال هذا العرض يكون مجموع مسائل العامل لوحده (ثمانٍ وأربعين مسألة) أما إذا زدنا عليها مسائل الإعراب , فسوف تكون الإحصائية الأولية (خمساً وتسعين مسألة) علماً أن بعض هذه المسائل قد تكرر ذكرها في أكثر من مجموعة بحسب تصنيفها وموضوعها , هذا يعني أن مسائل العامل قد ناهزت التسعين مسألة . أو بعبارة أخرى , إنَّ العامل كان له النصيب الأوفر في جل مسائل النحو المختلف فيها .

وبعد , فهذه مسائل الخلاف وهذا محل العامل منها , ولم يبق أمامنا إلا أن نسبر غور هذه المسائل , لنعرف عن كثب حقيقة الخلاف الجاري فيها ومضمونه , وسنجعل المسألة الخامسة من هذه المسائل ؛ وهي (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) مثالنا على ذلك , وسأكون مضطراً إلى عرضها بشيء من التفصيل , على أني سأستعمل الرمز [ ] في إشارة إلى الضابط الذي يدلي به نحاة المذهبين في حجاج بعضهم بعضاً , وتنبيهاً على الأصول التي يعول عليها كل مذهب منهما .

يذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أن المبتدأ يرفع الخبر , والخبر يرفع المبتدأ , فهما يترافعان , وذلك نحو (زيدٌ أخوك , وعمرو غلامك)

. ويذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء , واختلفوا في رافع الخبر على أقوال : فمن قال أنه يرتفع بالابتداء وحده , ومن قال أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً , ومن قال أنه يرتفع بالمبتدأ , والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون ؛ فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر , والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر, والخبر لابد له من مبتدأ , ولا ينفك أحدهما من صاحبه , ولا يتم الكلام إلا بهما , ألا ترى أنك إذا قلت : (زيدٌ أخوكَ) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمامه إلى الآخر ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحدٍ منهما في صاحبه مثلما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان , كل واحد منهما يرفع صاحبه [١٠٧] . ثم عضدوا كلامهم هذا بضابط لهم , لا يقرُّهُ البصريون على مذهبهم , قالوا : ((و [لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً]))[١٠٨] . وذكروا لتوجيههم نظائر يطَّرد فيها هذا الأصل لديهم . ثم ردوا على البصريين بضابط آخر , فقالوا :((ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ... ... لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل , [وعدم العوامل لا يكون عاملاً]))[١٠٩] . وهكذا اختاروا الحكم (القاعدة) في ضوء الضابط (الأصل) , ولا يهم أنه لا يتمشى مع أصول البصريين , فالمهم أنه لا يتعارض مع أصولهم هم.وهكذا يقع الاحتجاج في ضوء الضوابط الأصول . أما الضابط الأول (لا يمتنع أن يكون العامل معمولاً) ؛ فوجَّهوا به حكمهم , وضبطوا به عمل المبتدأ

والخبر . وأما الضابط الآخر (عدم العوامل لا يكون عاملاً) ؛ فقوَّوا به رأيهم , وعضدوا به حكمهم , وصحَّحوا به الأصل الأول , وردوا به على البصريين .

أما البصريون ؛ فاحتجَّ من قال إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر جميعاً , قالوا : ((لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملان فيه))[١١٠]. ومع أن هذا التوجيه ((عليه كثير من البصريين))[١١١] , لم يُستند فيه إلى أصل يذكر , بل جاء مخالفاً لأصول البصريين , فرده أبو البركات الأنباري بضابطين بصريين قد جرى الاحتجاج بهما في غير مسألة [١١٢] . قال : ((إن المبتدأ اسم , و [الأصل في الأسماء أن لا تعمل]))[١١٣] . ثم قال : ((وإذا لم يكن له تأثير في العمل – يعني الاسم – والابتداء له تأثير في العمل , [فإضافة ما لا تأثير له , إلى ما له تأثير , لا تأثير له]))[١١٤] .

كذلك احتج من البصريين من قال إنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ , والمبتدأ يعمل في الخبر , أن قالوا : ((إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ , والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء , لأنَّ الابتداء عامل معنوي , [والعامل المعنوي ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي]))[١١٥], وهم يلتمسون لتوجيههم أصلاً مجمعاً عليه من علماء المذهبين – كما ترى – وهو ((العامل المعنوي ضعيف فلا يعمل ... كالعامل اللفظي)). ومع ذلك رُدَّ توجيههم بضابط آخر , ((لأنَّ خبر المبتدأ يتنزَّل منزلة الوصف , ألا ترى أنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى))[١١٦] , و ((لهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف , كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف , وكما [أنَّ العامل في

الوصف هو العامل في الموصوف ؛ سواء كان العامل قويَّاً أو ضعيفاً] فكذلك هاهنا))[١١٧] . فالأصل أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف , قويَّاً كان العامل أو ضعيفاً .

شارك أبو البركات الأنباري (ذو الهوى البصري) البصريين خلافهم في رافع الخبر , وهو كما ترى يرد عليهم كل توجيهاتهم مع أن أكثرها عُضِدَ بضابط بصري , أو أصل مجمع عليه من المذهبين جميعاً , وما ذاك إلا لأنَّ القاعدة التي استنبطوها في ضوء هذه الأصول لا تتمشى مع الأصول البصرية الأخرى , لذا ردَّ عليهم بالأصول التي أجمعوا عليها أولاً , ثم وجَّه وجهاً التمس له مستنداً بصرياً قويَّاً كما سيأتي . كذلك رد ۖ على الكوفيين (الذين يرون أنَّ المبتدأ والخبر يرفع بعضهما بعضاً) بأصول بصرية يرفضها الكوفيون على مذهبهم . ومن ردِّه عليهم قوله : (([إن العامل سبيله أن يُقَدَّر قبل المعمول] , وإذا قلنا إنهما يترافعان , وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر , وذلك محال , [وما يؤدي إلى المحال محال]))[١١٨] , ثم عضدهما بأصل بصري آخر إمعانا في إقامة الحجة . قال: ((إن العامل في الشيء ما دام موجوداً , لا يدخل عليه عامل غيره ؛ [لأنَّ عاملاً لا يدخل على عامل]))[١١٩] . وهذه الأصول على الضد من الأصول الكوفية التي بنوا حكمهم في ظلها , فهم يرون – كما تقدم – أنه ((لا يمتنع أن يكون العامل معمولاً)) , ولا عبرة بعد ذلك في أن ، يقدر العامل قبل المعمول , أو أن يمتنع دخول عامل على معمول كان معمولاً لعامل غيره .

أما القاعدة التي اجتهد أبو البركات الأنباري أنها تتمشى مع أصول البصريين دون معارضة , فهي قوله : ((والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفكُّ عنه , ورتبته أن لا يقع إلا بعده , فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ , لا به))[١٢٠] , ويكون أبو البركات الأنباري بذلك قد تخطَّى تعارض الأصول البصرية , ولا سيَّما الضابط الذي ينص على ((أنَّ الأصل في الأسماء أن لا تعمل))[١٢١] . قال: ((الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ , إلا أنَّه عامل معه ؛ لأنه اسم , والأصل في الأسماء أن لا تعمل))[١٢٢] .

أما القول بأنَّ العامل يعمل بالوساطة ؛ فلم يأتِ به أبو البركات الأنباري من عند نفسه , وليس هو بدعاً من قول البصريين , بل هو أصل من أصولهم , طالما عوَّلَ عليهِ أبو علي الفارسي ووجَّهَ بهِ [١٢٣] , وليست هذه المسألة الوحيدة التي يحتج فيها أبو البركات الأنباري بهذا الأصل . ففي المسألة (الرابعة والثمانين) وهي في عامل الجزم في جواب الشرط , ذهب الكوفيون الى أنَّ الجواب مجزوم على الجوار , وذهب أكثر البصريين إلى أنَّ العامل فيهما – أي الشرط وجوابه – هو حرف الشرط , وذهب أبو البركات الأنباري إلى الضد من قول الفريقين . قال : ((والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن (إن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط , لا بهِ))[١٢٤] .

وعلى نحوٍ من هذا الاستدلال كان الجدل يجري في باقي مسائل الخلاف , وقد أحصى الدكتور تمام حسان ثلاثين أصلاً , جعلها في

ثلاث مجموعات : الأولى ؛ تضم عشرة أصول مشتركة مما اتفق عليه المذهبان , وتضمُّ الثانية عشرة أصول بصرية لا يرضاها الكوفيون أما المجموعة الثالثة ؛ فتضم عشرة أصول كوفية يرفضها البصريون [١٢٥] .

واقتفى الدكتور عبد الأمير الورد أثر الدكتور تمام حسان في إحصاء الأصول , واتبع تصنيفه فيها على أساس الاتفاق والاختلاف بين المذهبين؛فبلغ عدد الأصول المتفق عليها من المذهبين لديه ثمانية عشر أصلاً , وبلغ عدد الأصول البصرية التي لا يقرُّها الكوفيون على مذهبهم أربعين أصلاً, كذلك بلغ عدد الأصول الكوفية التي لا يرضاها البصريون على مذهبهم سبعة وعشرين أصلاً [١٢٦] .

بعد هذا كله , هل يكون الخلاف بين المذهبين أسطورة ! ؟ .

و هل يكون الخلاف في هذه الأصول خلافاً في أدلة النحو أو مسائله !؟ .

<u>الخاتمة ونتائج البحث</u>

ليست العبرة في أن يختلف المذهبان البصري والكوفي في تصنيف العوامل , ومن ثم في تطبيقها فحسب , بل العبرة كذلك في اختلافهم في ضوابط العامل المنهجية وقواعده العامة , ولا سيما أنها أصبحت المتحكم في سير العامل , والمنظم لعمله , فما يستلزمه توجيه هذا العامل أو ذاك ما تستلزمه هذه الضوابط جماعات وفرادى , وقد أصبحت دستور العامل وقانون العمل .

بل ودستور المذهب , لا يتأتَّى لأحدٍ تجاوزها أو التخلي عنها بحالٍ إلا على سبيل التصحيح , فهذه الضوابط إن كانت تنظم فكر المذهب

وتوجه أحكامه ؛ أصبحت تمثل هوية المذهب وتحدد كيانه مما سواه من اتجاهات ومذاهب .

وصار الاعتماد عليها وحدها هو القول الفصل في حقيقة (الخلاف) , وفي حقيقة (المذاهب) على حدٍّ سواء .

الهوامش

١- ينظر: طبقات النحويين واللغويين : ٢١ .

٢- ينظر: الفهرست : ٤٩ .

٣- ينظر: الإيضاح في علل النحو – الأبواب – (السادس , والسابع , والثامن , والتاسع , والعاشر , والسادس عشر , والثالث والعشرون) .

٤- الكتاب لسيبويه : ٢ /١٣١ .

٥- الإيضاح في علل النحو : ٦٦.

٦- ينظر: إحياء النحو : ١٠–١٢ , والإيضاح في علل النحو – على سبيل المثال – الأبواب : السادس , والسابع , والثامن , والتاسع .

٧- العامل النحوي عند ابن مالك (رسالة) : ٠٦ .

٨- ينظر: المدارس النحوية (للحديثي) : ٨٥ .

٩- ينظر: مجالس العلماء للزجاجي : المجلس الرابع : ٩ , والإنصاف : المسألة (٩٩) .

١٠- مراتب النحويين : ٨٨ .

١١- طبقات النحويين واللغويين : ١٣١ .

١٢- الأصول (لتمام حسان) : ٣٧.

١٣- المقتصد في شرح الإيضاح : ٩٧/١ .

١٤- التعريفات : ١٢٦ .

١٥- الحدود في النحو : ٤ , والتعريفات : ١٢٠ .

١٦- ينظر: الخصائص : ١٠٩/١ .

١٧- ينظر: الإنصاف : ٤٧/١ .

١٨- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٥٤ .

١٩- إحياء النحو : ٢٤ .

٢٠- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه :٥٤ , والإنصاف : ١٧٥/١ , ١٧٨ .

٢١- ينظر: المصدر نفسه , ومدرسة الكوفة :٢٧٧ .

٢٢- ينظر: الخصائص : ٢٨٥/٢ .

٢٣- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٥٤ , ومدرسة الكوفة : ٢٧٧ .

٢٤- ينظر: الإنصاف : المسألة (٧٢) .

٢٥- ينظر: الإيضاح في علل النحو : ٥٣ , ٨٦ . , ومجالس العلماء : ٣٤٩ .

٢٦- ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٧٧ , ٢٧٩, والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٥٤-٥٥ .

٢٧- الإنصاف :٧٩/١ .

٢٨- ينظر: مدرسة الكوفة :٢٧٧ .

٢٩- المصدر نفسه .

٣٠- ينظر: المصدر نفسه .

٣١- ينظر: المصدر نفسه .

٣٢- ينظر: المصدر نفسه :٢٧٧, ٢٧٨.

٣٣- ينظر :المصدر نفسه:٢٧٨,والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه:٦٣.

٣٤- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٥٧ .

٣٥- ينظر: المصدر نفسه : ٥٧ – ٥٨ , ومدرسة الكوفة : ٢٧٩ .

٣٦- ينظر: مدرسة الكوفة :٢٧٩ .

٣٧- ينظر: الإنصاف : المسألة (٥) .

٣٨- ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٨١ .

٣٩- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٥٨ .

٤٠- ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٨٢ – ٢٨٤ .

٤١- ينظر: الإنصاف : المسألة (٨٣) .

٤٢- ينظر: المصدر نفسه : المسألة (٩٧) .

٤٣- ينظر: المصدر نفسه : المسألة (١٢١) .

٤٤- ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٨٥ .

٤٥- ينظر: المصدر نفسه :٢٨٥.

٤٦- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٥٩ , ومدرسة الكوفة: ٢٨٧ .

٤٧- ينظر: الإنصاف : المسألتين : (٨٤) , (٨٦) .

٤٨- ينظر: المصدر نفسه : المسألة (٩١) .

٤٩- ينظر: مدرسة الكوفة : ٢٨٨ .

٥٠- ينظر: الإنصاف : المسألة (٩٧) , ومدرسة الكوفة :٢٨٩ .

٥١- ينظر: المصدر نفسه :٤٧/١ .

٥٢- ينظر: الإنصاف : المسألة (٥) .

٥٣- المصدر نفسه :٤٩/١ .

٥٤- ينظر: الكتاب لسيبويه :٩/٣-١٠, والخصائص : ١٠٩/٢ .

٥٥- ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٦١ .

٥٦- ينظر: أسرار العربية : ٢٩٥ .

٥٧- ينظر: الإنصاف : مسألة (٧٤) .

٥٨- ينظر: المصدر نفسه : المسألة (٢٩) .

٥٩- ينظر: المصدر نفسه : المسألة (٣٠) .

٦٠- مدرسة الكوفة :٢٩٥ , وينظر : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه :٦٢ .

٦١- ينظر : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٦١-٦٢ , والعامل النحوي عند ابن مالك : ٣٥-٣٦ .

٦٢- ينظر: أسرار العربية :٧٩ , وهمع الهوامع : ١٥٩/١ .

٦٣- ينظر:الإنصاف : ٧٩/١ .

٦٤- ينظر:مدرسة الكوفة :٢٩٢,والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٦٣, والعامل النحوي عند ابن مالك : ٣٧.

٦٥- ينظر: الإنصاف :٧٩/١ .

٦٦- ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١٨٩ .

٦٧- المدارس النحوية (للسامرائي) : ١٣ .

٦٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٢٨١ .

٦٩- المدارس النحوية (للسامرائي) : ١٣ .

٧٠- المصدر نفسه : ١٢-١٣ .

٧١- ينظر: المصدر نفسه : ٩٤ .

٧٢- ينظر: المصدر نفسه : ١٣,١٤٥ , ١٤٧ .

٧٣- المصدر نفسه : ٣٦ .

٧٤- المصدر نفسه : ٩٤ .

٧٥- ينظر : المصدر نفسه : ١٧ .

٧٦- ينظر : المصدر نفسه : ٣١ .

٧٧- أصول التفكير النحوي : ٣٦٦ .

٧٨- تقويم الفكر النحوي العربي : ٢٤٣ .

٧٩- المصدر نفسه : ٢٤٤ .

٨٠- ينظر : تاريخ الأدب العربي:١٢٧/٢,والمدارس النحوية (للحديثي) : ١٧ , وأبو زكريا الفراء : ٣٥٤ .

٨١- في النحو العربي : ١١٧ .

٨٢- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ٣٢٤-٣٢٥ .

٨٣- المصدر نفسه : ٣٩١ , ٤٥٣ .

٨٤- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ١٠٨ .

٨٥- المصدر نفسه : ١٢١ .

٨٦- الجملة العربية نشأةً وتطوراً وإعراباً : ٢١ , وينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام : ٦- ٧ .

٨٧- من تاريخ النحو : ٦٣ .

٨٨- المصدر نفسه :٩٠ .

٨٩- المصدر نفسه .

٩٠- المصدر نفسه :٩٣ .

٩١- المصدر نفسه : ٩٧ .

٩٢- ينظر:أبو زكريا الفراء:٣٥٢, و البحث اللغوي عند العرب : ١٢٨ .

٩٣- ينظر : رسالتنا للماجستير (النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري) : ١٧٧-١٨٧ .

٩٤- الأصول (لتمام حسان) : ٤٢ .

٩٥- ينظر : المصدر نفسه : ١٨٩ , و ١٩٠ , و ٢٠٦ .

٩٦- المصدر نفسه : ١٨٩ , ١٩٠ .

٩٧- ينظر : المصدر نفسه : ١٩٠ , و٢٤٠ .

٩٨- ينظر : المصدر نفسه : ١٩٠ .

٩٩- الخصائص : ٣٨٥/٢ , وابن جني النحوي : ٢٠٢ .

١٠٠- ينظر : الإنصاف : المسألة (٥) .

١٠١- ينظر : الخصائص : ٣٨٥/٢ .

١٠٢- ينظر : إحياء النحو : ٢٣ وما بعدها .

١٠٣- الأصول (لتمام حسان) : ٢٠٩-٢١٠ .

١٠٤- ينظر : المصدر نفسه :١٩١ وما بعدها .

١٠٥- ينظر:المدارس النحوية (للسامرائي) : الفصل الثالث (٦١- ٩٤) .

١٠٦- مسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري (رسالة) : ١٢٠ – ١٢٢ .

١٠٧- ينظر : الإنصاف : ١/٤٤-٤٥ .

١٠٨- المصدر نفسه : ١ /٤٥ .

١٠٩- المصدر نفسه :١/٤٥-٤٦ .

١١٠- المصدر نفسه :١/٤٦ .

١١١- المصدر نفسه .

١١٢- ينظر : المصدر نفسه :١/٨٠ .

١١٣- المصدر نفسه :١/٤٦ .

١١٤- المصدر نفسه .

١١٥- المصدر نفسه :١/٤٧ .

١١٦- المصدر نفسه .

١١٧- المصدرنفسه , وينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه :٦١ , وأسرار العربية : ٢٩٤ – ٢٩٥ .

١١٨- الإنصاف :١/٤٧ .

١١٩- المصدر نفسه .

١٢٠- المصدر نفسه :١/٤٦ .

١٢١- الأصول (لتمام حسان) :٤٣ , والمدارس النحوية (للورد) :٣١ .

١٢٢- الإنصاف : ١/٤٧ .

١٢٣- ينظر : مسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري : ١١٨ , والإنصاف : المسألة (٣٠) .

١٢٤- الإنصاف : ٦٠٨/٢ , وينظر كذلك :٢٤٩/١.

١٢٥- ينظر : الأصول (لتمام حسان) : ٤٢ – ٤٣ , و ٢٠٤ – ٢٠٥ .

١٢٦- ينظر : المدارس النحوية (للورد) : ٣٠- ٣٦ .

ثبت المصادر

١- ابن جني النحوي : د . فاضل السامرائي , دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع , ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

٢- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : د. أحمد مكي الأنصاري , مطبوعات المجلس الأعلى للفنون والآداب,القاهرة ,١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٣- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى , مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر , القاهرة ,١٩٥١م .

٤- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري (٥١٣–٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة البيطار , مطبعة الترقي بدمشق, ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

٥- أصول التفكير النحوي : الدكتور علي أبو المكارم , منشورات الجامعة الليبية , مطابع دار القلم – بيروت , ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

٦- الأصول , دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د.تمام حسان, عالم الكتب , شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة , ٢٠٠٠م .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنبا ري , عبد الرحمن كمال الدين ين محمد (ت ٥٧٧ هـ) , تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد , الطبعة الرابعة , مطبعة السعادة , ١٣٨٠ هـ–١٩٦١م .

٨- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ هـ), تحقيق د.مازن المبارك, دار النفائس – بيروت , الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ-١٩٧٣م .

٩- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر : د . أحمد مختار عمر .
الناشر: عالم الكتب,٣٨ عبد الخالق ثروت – القاهرة , الطبعة السادسة , ١٩٨٨م .

١٠- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان , ترجمة عبد الحليم النجار , الطبعة الرابعة , دار المعارف – القاهرة , ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٧م .

١١- التعريفات : الشريف الجرجاني , علي بن محمد (ت ٣٤٧ هـ) تحقيق عبد الله الجبوري , الطبعة الأولى,مطبعة الإرشاد – بغداد , ١٩٧٥م .

١٢- تقويم الفكر النحوي : د.علي أبو المكارم , الطبعة الأولى , دار الثقافة – بيروت ,١٩٧٥م.

١٣- الجملة النحوية نشأةً وتطوراً وإعراباً : د. فتحي عبد الفتاح الدجني , مكتبة الفلاح , الكويت – شارع بيروت , الطبعة الأولى , ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م .

١٤- الحدود في النحو للرماني : الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ) , منشور ضمن كتاب (ثلاث رسائل في النحو واللغة) , تحقيق : مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني , دار الجمهورية للطباعة – بغداد , ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٩ م .

١٥- الخصائص : ابن جني , أبو الفتح عثمان , تحقيق محمد علي النجار , الطبعة الثانية , دار الكتب المصرية – القاهرة , ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢م .
١٦- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي , أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ) , تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم , دار المعارف بالقاهرة , ١١١٩ .
١٧- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : د. فتحي عبد الفتاح الدجني , الطبعة الأولى , وكالة المطبوعات , الكويت , ١٣٩٤ هـ –١٩٧٤م .
١٨- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي : د. خليل أحمد عمايرة , الناشر : مكتبة اللغة العربية – شارع المتنبي .
١٩- الفهرست : للنديم , أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالوراق .
٢٠- في نقد النحو العربي : د. صابر بكر أبو السعود , دار الثقافة للنشر والتوزيع , شارع سيف الدين المهراني – الفجالة , ١٩٨٨م .
٢١- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم , دار المعارف بمصر – القاهرة .
٢٢- الكتاب : سيبويه , أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) , تحقيق عبد السلام محمد هارون , دار الكتاب العربي – القاهرة , ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨م .

٢٣- اللغة والنحو بين القديم والحديث : الأستاذ عباس حسن , دار المعارف بمصر , القاهرة ١٩٦٦م .
٢٤- مجالس العلماء : للزجاجي , أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي , تحقيق عبد السلام محمد هارون , الطبعة الثانية , مطبعة المدني – مصر , ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٢٥- المدارس النحوية أسطورة وواقع : د. إبراهيم السامرائي , دار الفكر للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان , ١٩٨٧م .
٢٦- المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير : عبد الأمير الورد , الطبعة الأولى , مطبعة الديواني , بغداد , ١٩٩٧م .
٢٧- المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي , الطبعة الأولى , مطبعة جامعة بغداد , ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦م.
٢٨- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي , شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر , الطبعة الثانية , ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م .
٢٩- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم , الطبعة الأولى , دار الشروق – بيروت , ١٤٠٠ هـ–١٩٨٠م .

٣٠- مراتب النحويين:أبو الطيب اللغوي , عبد الواحد بن علي (ت٣٥١ هـ) , تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم , مطبعة نهضة مصر بالفجالة , (د . ت) .
٣١- المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني , تحقيق د. كاظم بحر المرجان , دار الرشيد للنشر , ١٩٨٢ / .
٣٢- من تاريخ النحو (تاريخ ونصوص وفق منهاج شهادة فقه اللغة في الجامعة اللبنانية) : سعيد الأفغاني , دار الفكر .
٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي , تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم , دار البحوث العلمية – الكويت, ١٣٩٥ هـ –١٩٧٥م.

الرسائل والأطاريح الجامعية

١- العامل النحوي عند ابن مالك دراسة نحوية : زينب عيدان حليحل , رسالة ماجستير , كلية
الآداب – الجامعة المستنصرية , ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.
٢- مسائل الخلاف النحوي بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري : كريم سلمان المحمد , رسالة ماجستير , كلية دار العلوم – جامعة القاهرة , ١٤٠١ هـ– ١٩٨٠م .

٣- النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري : سيف الدين شاكر نـوري , رسـالة ماجسـتير , كليـة التربيـة – جامعـة ديـالى , , ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .